# اقتصاد

## شكوك حول سلامة البضائع التركية المهربة ومحتوياتها

| محمد أحمد خبازي

أينما اتجهت، وحيثما سرت، تجد المواد والسلع والبضائع التركية –المهربة والنظامية– تباع على البسطات وفي المحال التجارية وفي مراكز البيع الكبيرة والمولات الصغيرة، وقلَّما يخلو محل تجاري أو حانوت من مواد تركية المنشأ، بدءاً من الشامبوات إلى الأجهزة الكهربائية والأدوات المنزلية، وهو ما أخرج العديد من منتجاتنا الوطنية من التداول، وركنها على الرفوف يكسوها الغبار!!

وكما يبدو، لقد فطنت الحكومة مؤخراً إلى هذه المسألة، فأصدرت القرار رقم ١٥/٢١/ب بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦، وطلبت فيه من الوزارات والجهات العامة والقطاع المشترك، عدم استيراد أو شراء أي مواد أو تجهيزات، يدخل في تركيبتها أي مكون تركي، وذلك في المناقصات وطلبات العروض التي تجريها لتأمين احتياجاتها.

وكلفت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، والجمارك، والجهات الرقابية المعنية، بمتابعة حسن تطبيق هذا القرار.

ويرى مواطنون ومشتغلون بالشأن الاقتصادي بحماة، أن هذا القرار على الرغم من أنه جاء متأخراً، ولكنه جيد، ويحمي منتجاتنا الوطنية من الإغراق، ويعيد لها الاعتبار بعدما تراجعت القهقرى، ويساهم بدعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز الصناعات الوطنية، شريطة شموله القطاع الخاص الذي استُثنيَ منه.

ويتساءل عدد من أصحاب الصناعات بحماة، عن سر ذلك، ولماذا لم يشمل القرار القطاع الخاص الذي أغرق –ويغرق– الأسواق المحلية بالمنتجات التركية تهريباً أو نظامياً.

وقال بعضهم لـ«الوطن»: أسواقنا تغص بالمنظفات والمناديل الورقية والشامبوات وحفاضات الأطفال، والمواد المنزلية والأجهزة الكهربائية، والمعلبات، وكل ما يخطر على بال، من مصدر تركي، ومعظمها يدخل البلد تهريباً من ريف إدلب.

وقال عدد من المواطنين: المواد والسلع التركية تباع في المحال التجارية وعلى البسطات وناصيات الشوارع وفي الساحات العامة، وكلها مواد لا يعلم إلا الله تركيبتها الصناعية، فمعظمها من دون أي بيانات، وإن وجدت البيانات فهي منتهية الصلاحية أو على وشك.

وقال مواطنون آخرون: يجب على الحكومة –سد منافذ التهريب، وتوجيه دوريات الجمارك على الطرقات العامة، بعدم / تمرير / الشاحنات المحملة بتلك السلع والبضائع، الوافدة من الريف الشمالي، على سبيل المثال لا الحصر!!.

وقال خبير اقتصادي فضل عدم ذكر اسمه: من الأفضل منع قبل الاستيراد، فهو أخطر على منتجاتنا الوطنية، وأشد أذى على اقتصادنا الوطني.

### غرف التجارة تمنع استيراد البضائع التركية أسوةً بالحكومة

# رجال أعمال: يؤثر سلباً على الصناعة المحلية ويجب بحثه على طاولة مفتوحة

| الوطن

يبدو أن وسط الأعمال في سورية لم يرحب كما يجب بالقرارات الأخيرة التي منعت الاستيراد من تركيا، وكان لبعض التجار والصناعيين موقف معارض للكتاب الصادر عن مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق القاضي بعدم استيراد أو شراء القطاع الخاص السوري أي مواد أو بضائع أو تجهيزات ذات منشأ تركي وعدم قبول العروض التي تتضمن مواد أو بضائع أو تجهيزات يدخل في تركيبها أي مكون تركي أسوة بالقطاع العام؟ بالإجراء المتسرع وغير المدروس وغير المنطقي، ووجدوا أنه ذو أثر سلبي على الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والورش الصناعية الصغيرة التي تعتمد على مواد أولية بكلف أقل وأجور نقل أخفض.

ورغم أن وقف الاستيراد من تركيا يعبر عن توجه واضح للحكومة السورية إلا أن ردود الفعل كانت تضمر عدم الترحيب، فنائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق السابق نزار قباني رأى أن هذا الإجراء سوف يخلق صعوبات وعراقيل كثيرة أمام الشركات الصناعية والورش الصغيرة وخاصة منها التي تعمل في قطاع الصناعات النسيجية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن القباني أن هناك معامل كثيرة سوف تتأثر بمثل هذا الإجراء في حال وضع موضع التطبيق في ظل اعتماد عدد كبير من المعامل على المواد الأولية القادمة من تركيا، حيث إن البواخر القادمة من البلدان البعيدة إلى الموانئ السورية قليلة نتيجة الحظر الجائر المفروض على سورية إضافة إلى الصعوبات المختلفة منها حاجة هذه الصناعات إلى المواد الأولية التركية لأنها توفر الكثير من الوقت والجهد والمال على الصناعي السوري.

ووصف قباني قرار الحكومة في منع مؤسساتها من الاستيراد من تركيا بالمبدئي والذي يمكن أن يكون له مبرراته، كما يمكن أن يكون لمجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ذات المبررات «ولكن إجراء المنع وعلى صعيد عمل القطاع الخاص سوف يخلق صعوبات كثيرة في وجه المعامل المحلية والصناعات المحلية وخاصة أن الأتراك لن يتأثروا بمثل هذا القرار بل الصناعة المحلية».

من جانبه لفت نائب رئيس اتحاد المصدرين مازن حمور إلى أن منع استيراد المواد الأولية له أثر سلبي على الصناعة المحلية، كما يخلق مشكلة كبيرة لقطاع الأعمال في الوقت الذي تبذل فيه كل الجهود للإقلاع بالمعامل السورية من جديد، ودعمها لكي تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية، مع العمل على إدخال معامل جديدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» دعا حمور إلى ضرورة العمل على إيجاد البدائل والبحث عن خيارات أخرى وفتح قنوات وخطوط بديلة للمواد الأولية قبل الإقدام على المنع بهذا الشكل حيث نعاني من مشكلة الوقت، ضارباً مثال استيراد الخيط من الصين الذي يمكن أن يستغرق شهرين في الوقت الذي أستطيع أن آتي به من تركيا في غضون ٢٤ ساعة والوقت حله ثمنه بالنسبة للصناعة السورية التي تعاني من الكثير من الصعوبات والمعوقات والأعباء، مبيناً أن الهدف الرئيسي اليوم هو تطوير الصناعة، موضحاً أن القطاع العام لا يتأثر بنفس درجة تأثر القطاع الخاص من مثل هذا الإجراء حيث يستطيع أن يستورد من دول أخرى ولسنة كاملة دون أي مصاعب أما القطاع الخاص فيمكن أن يلجأ إلى إغلاق منشأته الصغيرة في حال لجأ إلى الاستيراد من البلدان البعيدة حيث الكلف الكبيرة التي لا يستطيع المعمل الصغير تحمل أعبائها.

كما دعا إلى ضرورة بحث هذا الموضوع على طاولة مفتوحة يحضرها اتحاد غرف الصناعة واتحاد غرف التجارة واتحاد المصدرين والمعنيين وتتم دراسة الموضوع من جوانبه كلها والوقوف على السلبيات والإيجابيات والمشاكل والأضرار وإزالة سلبياته وتعزيز ايجابياته للوصول إلى حماية الصناعة الوطنية عبر توفير البدائل والتفاضل بين البلدان الموردة للمواد الأولية.

واعترض بعض التجار والصناعيين الآخرين على مثل هذا الإجراء مشيرين إلى سلبياته على الصناعة المحلية التي ستتحمل أعباء وكلفاً زائدة هي بغنى عنها في ظل الحرص الحكومي المتواصل والجهود التي تبذلها للإقلاع بالصناعات المحلية.

يذكر أن رئاسة مجلس الوزراء كانت طلبت من جميع الوزارات والجهات العامة والقطاع المشترك عدم استيراد أو شراء أي مواد أو بضائع أو تجهيزات ذات منشأ تركي وعدم قبول العروض التي تتضمن مواد أو بضائع أو تجهيزات يدخل في تركيبها أي مكون تركي وذلك في المناقصات أو طلبات العروض التي تجرى لتأمين احتياجات هذه الجهات وتكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمديرية العامة للجمارك والأجهزة الرقابية المعنية بمتابعة حسن تطبيق أحكام هذا البلاغ.

### مسؤول في «المالية» لـ«الوطن»:

# لا جدوى من مشاريع قانوني الفوترة والبيوع العقارية

| محمد راكان مصطفى

صرح مصدر مسؤول في وزارة المالية لـ«الوطن» أنه لا جدوى من المشاريع التي يتم العمل عليها من اللجان في وزارة المالية لمشروع قانون الفوترة ومشروع مرسوم خاص بالضريبة على البيوع العقارية.

مبيناً أن مشروع قانون الفوترة لا جدوى منه وخاصة بعد صدور القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، على اعتبار أن موضوع التداول بالفاتورة بين الحلقات التجارية من صلاحيات هذه الوزارة وأن وزارة المالية لا يدخل في صلاحياتها الإلزام بتداول الفاتورة، وأن الإدارة الضريبية تبحث عن طريقة لتسوغ عجزها وعدم قدرتها على تحصيل الضرائب بشكل يتناسب مع الواقع الفعلي لعمل المكلفين.

واعتبر أن نص قانون الدخل كاف لإلزام المكلفين بإبراز الفواتير أمام الدوائر المالية، حيث جاء في نص الفقرة ج من المادة ١٤ من قانون الضريبية على الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣: يترتب على المكلفين أن يبرزوا للدوائر المالية جميع الوثائق الحسابية وقوائم الجرد ووثائق القبض والصرف وفواتير الشراء والبيع بصورة عامة جميع المستندات التي من شأنها التثبت من صحة بيانات المكلف.

كما نصت المادة ١٩ من قانون الدخل المذكور على كل مكلف إبراز تأييد لبياناته ودفتر محاسبته تضمنت معلومات ثبت عدم صحتها أو استعمل في تنظيمها أساليب احتيالية بغية التهرب من الضريبة كلاً أو بعضاً يحال المكلف المخالف إلى القضاء بقرار من وزير المالية ويعاقب بالحبس لمدة شهر واحد ويحرم من إجازات الاستيراد وتجمد عضويته في غرف التجارة والصناعة والزراعة لمدة سنة تلي اكتساب الحكم الدرجة القطعية وتضاعف العقوبة المنصوص عنها في حال تكرار المخالفة.

كاشفاً أنه وحتى تاريخه لم يتم صدور ولو قراراً واحداً من وزارة المالية تنفيذاً لأحكام المادة ١٩ إن كان بسجن متهرب أو بتجميد عضوية لدى الغرف، مشيراً إلى وجود قرارين صادرين عن وزير المالية برقم ٣٦١٤ و١٤٦٢ يفرضان نسب أرباح المفرق وفي حال عدم الالتزام المكلف بتقديم الفواتير، مشيراً إلى عدم التزام المكلفين بأحكام هذين القرارين بتقديم نسب أرباحهم ولا التزام الدوائر المالية للمكلفين بتقديم أرباحهم.

وأكد المسؤول في حديثه لـ«الوطن» أن هذه النصوص كافية في حال تطبيقها بالوصول إلى فعاليات المكلفين الحقيقية وليس هناك أي حاجة إلى تشريعات جديدة ليس من شأنها إلى إيجاد تشابكات جديدة في العمل، كما يمكن لقانون الفوترة أن يكون له انعكاسات سلبية من خلال استغلال المكلفين هذا المرسوم لرفع الأسعار وتحقيق مرابح إضافية ما يؤدي إلى زيادة الأعباء على المواطن، مع تأكيده ضرورة سؤال وزارة التجارة الداخلية عن مدى إمكانية تطبيق أحكام المرسوم ١٤ فيما يخص تداول الفواتير ومدى التزام التجار بها في ظل الظرف الذي يسود القطر.

وعن قانون البيوع تسأل المصدر عن الغاية من تعديل الرسوم على البيوع العقارية هل الهدف تحقيق زيادة في الإيرادات أم فرض ضرائب حقيقية على البيوع؟ حيث إن القانون ٤١ كان من الأسباب الموجبة لصدوره منع الاحتكاك بين مراقب الدخل والمكلفين من خلال فرض ضريبة نسبة مئوية من القيمة المالية للعقار.

على حين إن نص المشروع الجديد أعاد الوضع إلى ما كان عليه عن طريق فرض نسبة مئوية على القيمة الرائجة للعقار وترك تحديد وتقدير قيمته للجنة بناء على توقعات وتقديرات أعضاء اللجنة.

ورأيه أن هذا يسهل تعرض المكلف لابتزاز من أعضاء اللجان ما ينعكس سلباً على المواطن والخزينة، عدا أنه سوف يكون له دور بتسعير المناطق بناء على تخمينات ومزاجية اللجان مثل لجان التقدير المالية التي تتعرض للتقديرات الشخصية والتي لا تمت للواقع الفعلي بصلة.

## ٥٠٠ مليون ليرة قيمة المشاريع التي تنفذها الشركة السورية للشبكات بنسبة تنفيذ ٧٠٪

| نبال إبراهيم

ذكر المهندس أحمد طالب مدير فرع حمص للشركة السورية للشبكات في تصريح لـ«الوطن»: بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع قيد التنفيذ في فرع الشركة بحمص ٥٠٠ مليون ليرة سورية منذ بداية العام الجاري، مبيناً أن المشاريع تشمل مشروع تغذية المقاسم للمستثمرين في مدينة حسياء الصناعية بقيمة ٢٠ مليون ليرة ومشروع تغذية كهربائية بقيمة ٢٠٠ مليون مع شركة البناء والتعمير في مساكن الإيواء بمنطقة حسياء الذي شارف على الانتهاء.

مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من تنفيذ عقد تغذية كهربائية بقيمة ٤٠ مليوناً لمبنى شركة الغاز بالإضافة إلى عدة عقود مع المؤسسة العامة للإسكان بقيمة ١٠٠ مليون ليرة سورية تشمل عقد ٤ محولات للسكن الشبابي في منطقة المروحيات بقيمة ٢٥ مليوناً وتم مد خط توتر متوسط بقيمة ٢٥ مليوناً ومد خط كبلات توتر منخفض بقيمة ٢٥ مليوناً والتي تم الانتهاء منها، لافتاً إلى أنه يتم حالياً الاتفاق مع المؤسسة لتنفيذ ملحق عقد لاستكمال مشروع المروحيات ومد خطوط الكهرباء للإخوة المواطنين في تلك المنطقة بالإضافة إلى أنه يتم العمل على تنفيذ مشروع الإنارة في السكن الشبابي.

وأشار المهندس طالب إلى أن الفرع يقوم بصيانة إشارات المرور في مدينة حمص بعقد مع مجلس مدينة حمص بقيمة ١٠ ملايين بنسبة تنفيذ ٢٠٪، لافتاً إلى وجود مشاريع جديدة يتم التعاقد عليها منها تغذية كهربائية في الشركة العامة لمصفاة حمص تتجاوز ٢٠٠ مليون وعقد آخر سيتم التوقيع عليه مع بداية العام القادم مع المدينة الصناعية بقيمة ٢٥ مليون ليرة سورية ومشاريع أخرى.

وأشار مدير فرع الشركة إلى أن الفرع قام بتنفيذ ٧٠٪ من خطته الاستثمارية للعام الجاري والبالغة ٤٠٠ مليون ليرة سورية.

## أرقام بالألوان

### ٤٥,٤ مليون ليرة تعاملات بورصة دمشق خلال تشرين الأول

أنهت سوق دمشق للأوراق المالية تعاملات شهر تشرين الأول في المنطقة الخضراء، إذ اكتسب مؤشر السوق ١٥,٦ نقطة، مدعوماً بتعاملات الأسبوع الأخير بصورة رئيسية.

ترافق الأداء الإيجابي لمؤشر السوق على مستوى الشهر مع تراجع في حركة التعاملات من قيمة وحجم تداول، مقارنة بالأسبوع السابق، ما يدل على استمرار حالة الحذر لدى المتعاملين، الذين يترقبون نتائج البيانات المالية للشركات المدرجة عن الربع الثالث للعام الجاري (٢٠١٥) ومقارنتها بالفترة نفسها من العام السابق.

وبالأرقام، بلغ حجم تعاملات تشرين الأول نحو ٤٥,٤ مليون ليرة سورية، جراء تداول نحو ٤٣٢ ألف سهم.

وجرت التعاملات على أسهم ١٥ شركة مدرجة على مدى ١٤ جلسة تداول.

وارتفعت أسعار أسهم ست شركات خلال الشهر الفائت، ترأسها بنك الأردن سورية بنسبة ٩,٩٧ بالمئة وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٨ بالمئة وفرنسبنك بنسبة ٧,١ بالمئة.

في المقابل انخفضت أسعار أسهم ثلاث شركات، هي المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ٥,٧ بالمئة وبنك بيبلوس بنسبة ٢ بالمئة، وأخيراً أسهم العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ٠,٨٦ بالمئة.

وأغلق المؤشر على تعاملات الشهر المنصرم عند مستوى ١٢١٤,٩٥ نقطة متقدماً بنسبة ١,٣ بالمئة في المنطقة الخضراء.

### الدولار الرسمي أسرع من دولار السوداء في الارتفاع!

رفع مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار للحوالات بمقدار ٦ ليرات يوم الخميس الماضي وحده، مسجلاً ٣٣٥ ليرة سورية، ليكون رفعه بمقدار ١٣ ليرة خلال الأسبوع الماضي، و٢٠ ليرة سورية في عشرة أيام، أي بنحو ٦,٤ بالمئة، في مسايرة لاتجاه الدولار في مضاربات السوق السوداء وما تنشره بعض المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الموبايل من أسعار يعتمدها الوسط التجاري في التسعير والتعاملات اليومية.

وبعد أن انخفض دولار السوداء قليلاً عاد وارتفع فوق مستوى ٣٥٠ ليرة ملامساً مستوى ٣٥٣ ليرة للمبيع في السوق غير النظامية.

ولم يقصر رفع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية على الحوالات، بل شملت وسطي سعر شركات الصرافة الذي تجاوز ٣٣٠ ليرة سورية ووسطي المصارف الذي اقترب من هذا السعر للمرة الأولى.

ويبقى السؤال الملح هنا: لماذا هذا الرفع لأسعار صرف الدولار في النشرات الرسمية بنسب أعلى بكثير منها في السوق غير النظامية؟ وما المقصود من هذا الرفع؟ وماذا سوف يحقق؟ ومن المستفيد من هذه الطريقة؟

كما نسأل عن جدوى جلسات التدخل وطرح كميات يومية من الدولار عبر بعض شركات الصرافة المرخصة إن لم تؤثر في استقرار السوق حتى اليوم؟

### «الأصفر» بـ١٠٩٠٠ ليرة لغرام ٢١ قيراطاً على دولار ٣٣٢ ليرة

ارتفع سعر الذهب محلياً إلى ١١٠٠٠ ليرة سورية لغرام ٢١ قيراطاً يوم الخميس الماضي قبل أن يتنهي تعاملات الأسبوع يوم أمس عند مستوى ١٠٩٠٠ ليرة سورية، إثر انخفاض طفيف في سعر الأونصة عالمياً، واستقرار سعر صرف الدولار المعتمد في تسعير الذهب خلال الأسبوع الماضي وهو ٣٣٢ ليرة سورية.

وعلى أساس أسبوع يكون الذهب قد ارتفاع بنحو ١٠٠ ليرة لغرام ٢١ قيراطاً، ترافق ذلك مع انخفاض واضح في حركة البيع والشراء، والتي لم تتعد ٢ كيلو غرامين في أسواق دمشق، بحسب ما صرح به رئيس جمعية الصاغة غسان جزماتي لـ«الوطن».

عالمياً، هبط الذهب إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أسابيع يوم الجمعة الماضي مواصلاً نزيف الخسائر الذي استمر على مدار يومين ليتجه نحو تجدد احتمالات رفع أسعار الفائدة الأميركية هذا العام.

وأشار مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) بعد اجتماع استمر على مدى يومين هذا الأسبوع إلى أن رفع أسعار الفائدة في كانون الأول ما زال مطروحا على الطاولة ما حد من الحديث عن أن سلسلة البيانات الاقتصادية الضعيفة والمخاوف بشأن النمو العالمي ستؤدي إلى تأخير موعد رفع الفائدة إلى ٢٠١٦.

### انخفاض عدد منصات الحفر الأميركية تدعم سعر النفط

ارتفعت أسعار النفط الخام يوم الجمعة وأنهت الأسبوع والشهر على مكاسب أيضاً بعد بيانات أظهرت انخفاضاً جديداً في عدد المنصات النفطية العاملة في الولايات المتحدة على حين يشير إلى أن إنتاج الخام قد ينخفض في الشهور القادمة.

وحصلت الأسعار على دعم إضافي من بيانات منفصلة أظهرت انخفاض إنتاج الخام الأميركي في آب ثالث أدنى مستوى له هذا العام.

وارتفع سعر مزيج برنت خام القياس العالمي ٧٦ سنتاً أو ما يعادل ١,٦ بالمئة إلى ٤٩,٥٦ دولاراً للبرميل عند التسوية. وزاد الخام ثلاثة بالمئة خلال الأسبوع واثنين بالمئة خلال تشرين الأول.

وزاد سعر الخام الأميركي ٥٣ سنتاً أو ١,١ بالمئة عند التسوية إلى ٤٦,٥٦ دولاراً للبرميل. وارتفع أيضاً ثلاثة بالمئة خلال الأسبوع وأربعة بالمئة خلال الشهر.

وقالت شركة بيكر هيوز للخدمات النفطية في تقرير يحظى بمتابعة واسعة: إن شركات الحفر الأميركية أوقفت عمل ١٦ منصة في الأسبوع الذي ينتهي في ٣٠ من تشرين الأول لينخفض العدد الإجمالي للمنصات إلى ٥٧٨– وهو الأدنى منذ حزيران ٢٠١٠.

وهذه أطول موجة من التخفيضات منذ حزيران في علامة على أن استمرار هبوط أسعار الخام يدفع الشركات إلى تقليص خطط الحفر وهو ما يشير إلى أن الإنتاج قد ينخفض خلال الشهور القادمة.